ورقة بعنوان/

آلية الاحتكار والاستغلال في اقتصاد الحرب وأثرها على تآكل القوة الشرائية واستنزاف أموال المواطنين في قطاع غزة (أكتوبر 2023–أكتوبر2025)

إعداد/ د. سيف الدين يوسف عودة

يناير 2026

❖ تمهيد:

شهد اقتصاد قطاع غزة منذ اندلاع الحرب في أكتوبر 2023 وحتى تاريخ وقف إطلاق النار الأخير في أكتوبر 2025، صدمات غير مسبوقة على مستوى الدخل وتوافر السلع والسيولة النقدية ، كما أفرزت ظروف اقتصاد الحرب آليات احتكار واستغلال على مدار عامين ساهمت في تآكل غير مسبوق في القوة الشرائية وهو ما أدى الى استنزاف كبير لأموال المواطنين ومدخراتهم، مما ترتب عليه اعادة توزيع قسرية للدخل لصالح فئات احتكارية استغلالية في المجتمع في ظل قيود حادة على حركة السلع والأموال، وتعطل قنوات السحب النقدي، وتراجع كبير في القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص.

في هذا السياق، تهدف هذه الورقة إلى تحليل آلية التسعير والتبادل، حيث أن التآكل في القوة الشرائية لم يكن وليد ممارسات احتكارية طبيعية فرضها السوق، بل تمثل في آليات استنزاف قسرية من خلال التلاعب في آليات تسعير السلع من خلال عدة صور: جعل سعر السلعة في حالة الدفع الالكتروني أعلى من سعرها في حالة الدفع بالكاش، أو اخفاء قسري ومتعمد للبضائع والتحكم في الأسواق، أو سرقة المساعدات من أجل الحفاظ على حالة العجز في الكميات المعروضة في الأسواق، أو دفع ما يعرف "بثمن التنسيق الأمني" لادخال البضائع للقطاع الخاص بمئات الآلاف من الشواكل لادخال الشاحنة الواحدة، ومن ثم اضافة كل هذه المبالغ على أسعار السلع ويتحملها في النهاية المواطنون، في أسوأ صور الاستغلال والتوشه لآليات التسعير في الأسواق التي سادت خلال فترة الحرب، وبالتالي فان هذه الورقة تركز على تحليل هذا التشوه في آليات التسعير والاحتكار وتقدير أثرها على الدخل الحقيقي ومدخرات الأسر وتقدير مدى التآكل الحاصل في القوة الشرائية لهذه الاموال والمدخرات

أزمة السيولة النقدية وتداعياتها

سعياً إلى تفسير الديناميكيات التي أفرزت ممارسات الاستغلال والاحتكار في سياق الحرب والتي تسببت في استنزاف أموال المواطنين لصالح فئة احتكارية من التجار ومزودي الخدمات، ينبغي فهم جذور أزمة السيولة النقدية وتفاعلاتها في قطاع غزة خلال فترة الحرب. قبل الحرب، كانت الغالبية العظمى للمواطنين تعتمد على الدفع النقدي (الكاش) من خلال سحب رواتبهم وأموالهم لدى البنوك، واستخدامها في المعاملات الحياتية المختلفة، بسبب عدم جهوزية البنية التحتية الخاصة بأنظمة الدفع الالكتروني وضعف ثقافة الدفع الالكتروني باستخدام التطبيقات البنكية والمحافظ الالكترونية لدى شريحة واسعة من المواطنين.

مع بداية الحرب في أكتوبر 2023 ظهرت أزمة سيولة نقدية حادة وغير مسبوقة في قطاع غزة بسبب رفض الاحتلال دخول أو خروج النقد الكاش، فكان لابد من التفكير في حلول للتخفيف من هذه الأزمة ترتكز أساساً على خفض الطلب على الكاش، والتوجه نحو أدوات الدفع الالكتروني. في هذا السياق أطلقت سلطة النقد في الثامن من مايو 2024 نظام المدفوعات والحوالات الفوري والمجاني بين البنوك وشركات خدمات الدفع (IBURAQ)[1] من أجل مساعدة المواطنين على تسديد التزاماتهم، وتنفيذ معاملاتهم المالية بوسائل الكترونية دون تحمل المرسل او المستفيد أية رسوم مالية.

وبعد اعلان وقف إطلاق النار الأخير في العاشر من أكتوبر 2025، استمر التوجه الاختياري شبه الكامل للمواطنين على التطبيقات البنكية والمحافظ الالكترونية (محفظتي جوال بي، وبال بي) لتسوية معاملاتهم اليومية والتجارية نتيجة لعملية التأقلم

1 أعلنت سلطة النقد في بيان صحفي بتاريخ 2024/7/23 إطلاق نظام الحوالات والمدفوعات الفوري بين البنوك والمحافظ الرقمية بشكله المتكامل سواء في الضفة الغربية او قطاع غزة، علماً بأنها بكرت في اطلاقه بشكل خاص لقطاع غزة في وقت سابق في بيان صحفي صادر عنها بتاريخ 2024/5/8 في إطار جهودها لتخفيف أزمة السيولة النقدية الناجمة عن الحرب وإيجاد بعض البدائل للمواطنين.

القصري خلال فترة الحرب. وهو ما ساهم في خلق دورة مصرفية مغلقة حدت من تسرب الأرصدة النقدية لدى النظام البنكي؛ أي ان المبالغ والتدفقات النقدية التي تترصد في الحسابات البنكية المختلفة شهرياً سواء للمواطنين أو للشركات تبقى ضمن المنظومة المصرفية، وذلك للأسباب التالية:

1. عمليات السحب والايداع في البنوك متوقفة من بداية الحرب، بناءً على تعليمات سلطة النقد، ونظراً لعدم توفر الظروف الأمنية واللوجستية للمصارف بما يمكنها من الحفاظ على الأموال
2. اكتمال البنية التحتية لأنظمة الدفع الإلكتروني التي تشرف عليها سلطة النقد، وتقديم خدمات التحويل من خلال نظام (IBURAQ) مجاناً بدون عمولات.
3. انتشار ثقافة استخدامات التطبيقات البنكية والمحافظ، حتى بات أصحاب البسطات الصغيرة المنتشرة في الشوارع يفضلون التعامل بالدفع الإلكتروني.
4. عودة تقديم جزء من الخدمات المصرفية في قطاع غزة في أعقاب اعلان وقف إطلاق النار في أكتوبر 2025، واهمها فتح حسابات بنكية ومحافظ الكترونية، الامر الذي ساهم في اقبال شديد من قبل المواطنين على فتح حسابات ومحافظ، مما عزز انتشار واستخدام الدفع الالكتروني.
5. سماح الاحتلال بإدخال بضائع تجارية، وبالتالي حاجة التجار للأرصدة البنكية من أجل تسوية مدفوعاتهم ومشترياتهم من المستوردين من خلال التحويلات البنكية، الأمر الذي دفعهم لقبول بل وتفضيل أحياناً الدفع الإلكتروني.
6. تفضيل المواطنين اتمام معاملاتهم المختلفة بالدفع الالكتروني بسبب أزمة السيولة وارتفاع عمولة "التكييش".
7. الشح الشديد واختفاء وحدات النقد المعدنية "الفكة" وبالتالي التوجه للدفع الإلكتروني لتجاوز هذه المعضلة.
8. اهتراء العملة الورقية بشكل كبير لاسيما في ضوء عدم تجديدها وعدم ضخ سيولة نقدية الى القطاع منذ أكثر من سنتين، وبالتالي تفضيل الدفع الالكتروني عن التعامل بالعملة الورقية المتهالكة ومخاطر عدم القدرة على استبدالها مستقبلاً.

وبالتالي، دفعت كل الاسباب السابقة باتجاه تراكم الأرصدة في الحسابات البنكية ودورانها في حلقة شبه مغلقة وعدم تسربها من المنظومة المصرفية، باستثناء الصفقات التجارية لحسابات الموردين الخارجيين (بشكل خاص للشركات الاسرائيلية بحكم آلية التنسيق الاجبارية المفروضة على التجار، والشركات الفلسطينية في الضفة الغربية، والشركات الخارجية الأخرى خاصةً شركة أبناء سيناء في مصر) التي ينفذها التجار المسموح لهم بالتنسيق لإدخال بضائع .

ميكانيزمات إعادة توزيع الدخل القسرية في اقتصاد الحرب

لقد أظهر اقتصاد الحرب آلية جديدة لإعادة توزيع الدخل، وهي فعلياً آلية استغلال اقتصادي قائمة على ظاهرة "التكييش" والاستغلال والاحتكار والفساد، أدت الى تدفق الأموال من حسابات المواطنين البنكية الى حسابات فئة احتكارية في المجتمع استغلت حاجات الناس الضرورية في زمن الحرب.

آلية الاستغلال والاستنزاف الاقتصادي خلال الحرب

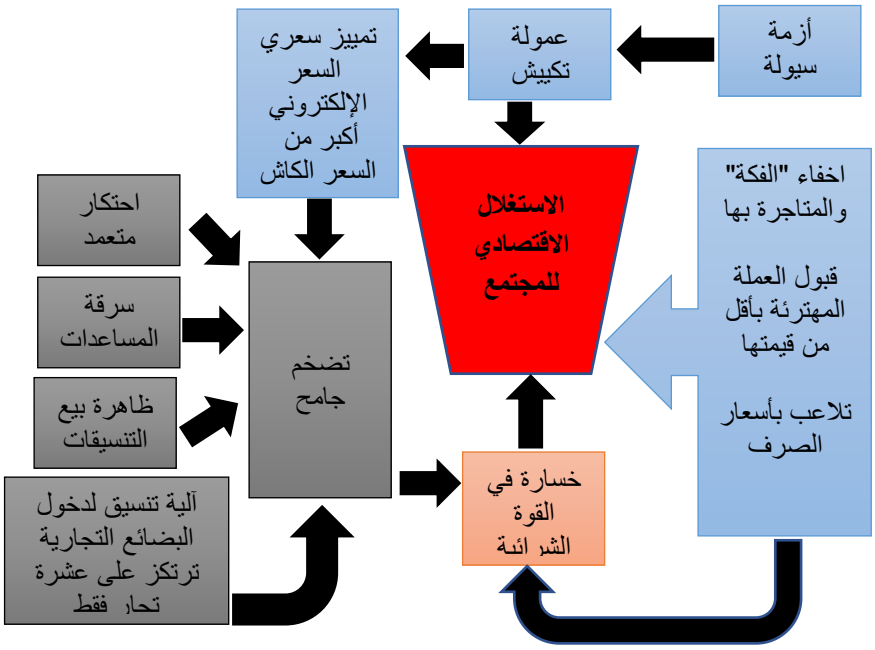

من خلال الشكل السابق يلاحظ أن آلية الاستغلال الاقتصادي للمجتمع أدت إلى الخسارة في القوة الشرائية لأموال ومدخرات المواطنين ورواتب الموظفين بسبب معدلات التضخم غير المسبوقة في قطاع غزة وربما العالم. بحسب الأدبيات والنظريات الاقتصادية المختلفة فان الاحتكار ينشأ نتيجة أحد عوامل عديدة منها: اختلال في هيكل السوق، أو انخفاض المنافسة، أو ارتفاع تكاليف الإنتاج والتوزيع. بينما الذي حدث في قطاع غزة خلال الحرب شيء مختلف تماماً، يمثل احتكار سلوكي قسري فرض على المواطنين ناجم عن العوامل التالية:

1. استغلال أزمة السيولة النقدية وتعميقها من قبل مجموعة من التجار والسماسرة، وقد انعكس تأثيرها بشكل مباشر على تسارع غير مسبوق في ارتفاع معدلات التضخم، وخفض متعمد في القيمة الشرائية للأموال ومدخرات المواطنين، وقد تجلى ذلك في اشكال عديدة، ابرزها:

- السيطرة على كميات النقد المتوفرة في الأسواق واخفائها واستغلالها من خلال فرض عمولة تكييش مباشرة على المواطنين تراوحت ما بين 20%–50%، وهذا يعني خفض فوري ومباشر لقيمة الأموال بهذه النسبة، بعبارةٍ أخرى دفع 100 شيكل الكترونياً مقابل الحصول على قيمتها نقداً بقيمة تراوحت بين 50–80 شيكل فقط.
- اخفاء "الفكة" وبيعها كسلعة، حيث تباع 100 شيكل "فئات معدنية 1، و2، 5 شيكل" بقيمة 80 شيكل، أي أن 100 شيكل ورقياً أصبحت قيمتها 80 شيكل فقط على شكل فكة.
- اخراج فئة 10 شيكل المعدنية بالكامل من التداول في الأسواق، ووقف قبولها أو استخدامها، مما ألحق خسائر بالمواطنين وتحييد المبالغ التي لديهم من هذه الفئة وتعطيل قوتها الشرائية بالكامل.

- التعامل بالأوراق النقدية المهترئة أو الطبعات القديمة بأقل من قيمتها القانونية بنسب تراوحت بين 20%-50%، وفي كثير من الأحيان رفض قبولها، وبالتالي تكدس أوراق مهترئة لدى المواطنين، وفقدان قيمتها الشرائية بالكامل.
- التلاعب بأسعار الصرف في السوق، فعلى سبيل المثال قيمة سعر صرف الدينار الأردني مقابل الشيكل أقل من قيمته الرسمية في البنوك بنسبة تراوحت ما بين 20%-25% خلال فترة الحرب، وأغلب الذين يتعاملوا بالصرافة "ومعظمهم غير مرخص من سلطة النقد"، يرفضوا قبول الدينار أساساً، مما ساهم في المزيد من تعطيل الكتلة النقدية الموجودة لدى المواطنين وتحييد متعمد إضافي للعملات المتداولة مما يتسبب بالمزيد من الخسارة في القوة الشرائية.

2. اكتناز وتخزين متعمد للبضائع واخفائها من الأسواق لخلق حالة شح وندرة شديدة في السلع.
3. استغلال الحصار ومنع دخول البضائع من قبل الاحتلال لفترات طويلة خلال الحرب لرفع متعمد للأسعار من قبل التجار والموزعين المحتكرين.
4. سرقة المساعدات الإنسانية من قبل فئة من العصابات التي نشأت تحت اعين الاحتلال، في إطار التحكم بالمعروض في الأسواق من السلع الغذائية الأساسية واعادة بيعها بأسعار احتكارية باهظة استغلالاً لحالة المجاعة والحصار
5. ظاهرة الضبابية وانعدام الشفافية فيما يعرف "بالتنسيقات" لإدخال البضائع التجارية، وهي ناجمة أساساً عن آلية التنسيق الأمني لإدخال البضائع للقطاع الخاص التي فرضها الاحتلال، والتي ترتكز أساساً على خلق فئة محتكرة لا يتجاوز عددهم عن 10 شركات. بالإضافة إلى شبهات الفساد في بيع التنسيقات. **وتمثلت هذه الظاهرة في أحد شكلين:**

❖ **الشكل الأول:** استغلال التنسيقات لإدخال المساعدات الاغاثية لبعض المؤسسات والجمعيات، لإدخال بضائع تجارية مقابل مبالغ، أو تفاهمات معينة بين التاجر والقائمين على هذه المؤسسات.

❖ **الشكل الثاني:** استغلال التنسيق الأمني الممنوح لعديد قليل جداً (لا يتجاوز 10 شركات)، بحيث يقوم صاحب الشركة الحائزة على هذا التنسيق باستغلال القوة الاحتكارية للتنسيق الممنوح له لاستغلاله لإدخال بضائع معينة لبعض التجار بمبالغ باهظة جداً تراوحت قيمتها من 50 ألف شيكل الى أكثر من 2 مليون شيكل لكل شاحنة، حسب نوع البضائع المراد إدخالها، على سبيل المثال إدخال لوحات الطاقة الشمسية والبطاريات، وأجهزة الجوال، والدخان، هذا النوع من السلع يتطلب مبالغ بمئات الآلاف من الشواكل والتنسيقات الخاصة لادخالها بسبب الاحتباج الشديد وارتفاع الطلب عليها في ظروف الحرب[2]

وكلا الشكلين يمثل حالة مكتملة من الفساد والرشاوى والابتزاز يدفع ثمنها في النهاية المواطن في قطاع غزة كونها تحمل على أسعار السلع بادعاء أنها تكاليف نقل وحماية وتخزين، مما أدى إلى ارتفاع مقصود وجامح في معدل التضخم.

بناءً على ما سبق، يمكن تقدير القيمة النقدية للاستغلال الاقتصادي الناتج عن اختلالات التسعير وهيكل السوق في اقتصاد الحرب والناجمة عن ممارسات الاحتكار والاستغلال السعري والتكييش والتشوه في آلية اعادة توزيع الدخل والثروات والمدخرات، من خلال تقدير حجم الخسارة في القوة الشرائية لأموال المواطنين، نظراً لأن هذه الخسارة ما هي الا انعكاس لهذه الممارسات التي أوجدها وعززها اقتصاد الحرب. ولاحتساب ذلك تم الاعتماد على البيانات الربعية لحجم الانفاق الاستهلاكي النهائي

2 على سبيل المثال وصل ثمن لوح الطاقة الشمسية (قدرة حوالي 600 وات) أكثر من 7000 شيكل للوح الواحد، ووصل ثمن السيجارة الواحدة ما يقارب 100 شيكل !!!،

للأسر في قطاع غزة بالأسعار الجارية، ومن ثم احتساب القيمة الحقيقية لهذا الانفاق بأسعار ما قبل الحرب مباشرةً، حيث أن الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية يعكس حجم الاستغلال والاستنزاف الاقتصادي وهو ما يشكل أساساً كمياً لبناء مؤشر "الاستغلال الاقتصادي".

منهجية احتساب الاستغلال الاقتصادي:

1. الفترة المرجعية لمستوى الأسعار خلال فترة ما قبل الحرب: وهي الفترة من يناير وحتى سبتمبر 2023، حيث تم أخذ متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك الشهري لهذه الفترة والذي بلغ 105.32 بأسعار سنة أساس 2018[3]، وهو الرقم القياسي المرجعي (CPI_0) لقياس حجم الاحتكار والاستغلال السعري الحاصل خلال فترة الحرب.
2. فترة الحرب: هي الفترة من أكتوبر 2023 وحتى أكتوبر 2025 (25 شهراً)
3. استخدام البيانات الربعية لمتغير (الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر[4]) لأغراض احتساب قيمة الاحتكار والاستغلال والاستنزاف القسري لأموال المواطنين خلال الحرب، ويرمز له بالرمز (E)، وفق البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[5]. ونظراً لعدم توفر بيانات الربع الرابع للعام 2025 فالمطلوب هو فقط قيمة مقدرة للإنفاق الاستهلاكي للأسر في شهر أكتوبر 2025، وهو الشهر الذي تم التوصل فيه لاتفاق وقف اطلاق النار في العاشر من أكتوبر، وبالتالي حدث تراجع كبير في مستوى الأسعار (CPI = 338.6)، وقدرت قيمة الانفاق الاستهلاكي لهذا الشهر من خلال احتساب المتوسط الشهري للانفاق الاستهلاكي للأرباع الثلاثة الأولى من العام 2025 (مجموع قيم الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر للأرباع الثلاثة الأولى التي يتوفر عنها بيانات مقسوماً على 9) لاستخراج القيمة الشهرية لشهر أكتوبر 2025.
4. احتساب القيمة الحقيقية للإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر على مدار فترة الحرب وفق القانون التالي:

$$\text{القيمة الحقيقية للانفاق الاستهلاكي } R_q \text{ في الربع } q = E_q \times \frac{CPI_0}{CPI_q}$$

5. تجميع القيم الحقيقية الربعية للإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر خلال فترة الحرب (25 شهر)

$$R_{total} = \sum_{q=Q_4 2023}^{q=October-2025} R_q$$

6. احتساب الخسارة الكلية (Loss) في القيمة الشرائية كالتالي:

$$\text{Loss} = (E_{nominal}) - R_{total}$$

7. احتساب نسبة التآكل في القوة الشرائية كالتالي:

3 استناداً إلى البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

4 الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية يعرف حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنه (الانفاق على كافة السلع والخدمات باستثناء الانفاق على إنشاء المساكن الذي يعتبر بمثابة تكوين رأسمالي ثابت إجمالي لحساب المالكين، أما إيجار المساكن فيصنف كاستهلاك نهائي منفق من الأسر المعيشية.

5 بحسب أحدث اصدار لبيانات الحسابات القومية عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني في تاريخ اعداد هذه الورقة (التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية "الربع الثالث 2025")

$$\%Loss = \left(\frac{Loss}{E_{nominal}}\right) \times 100$$

حيث أن:

$E_{nominal}$ = اجمالي الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر بالأسعار الجارية خلال فترة الحرب.

R_{total} = اجمالي الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر الحقيقي بأسعار ما قبل الحرب (يناير–سبتمبر 2023)

بناءً على المنهجية السابقة واستناداً إلى بيانات الحسابات القومية والأرقام القياسية لأسعار المستهلك (CPI) الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد أظهرت نتائج احتساب التآكل والخسائر في القوة الشرائية لإنفاق الأسر في قطاع غزة خلال فترة الحرب (25 شهر) ما يلي:

- ❖ اجمالي القيمة الاسمية للإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر بالأسعار الجارية = 3739.1 مليون دولار
- ❖ اجمالي القيمة الحقيقية للإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر (بأسعار ما قبل الحرب/يناير–سبتمبر 2023) = 1069.1 مليون دولار
- ❖ الخسارة الكلية في القوة الشرائية لإنفاق المواطنين "الأسر" = 2670.0 مليون دولار
- ❖ نسبة التآكل في الفوة الشرائية = 71.4% (وهي تمثل فجوة الدخل الحقيقي للأسر)

وبالتالي فان هذه النتائج تظهر حجم الصدمة الاقتصادية غير المسبوقة التي تعرض لها المجتمع خلال فترة الحرب. فعلى الرغم من أن القيمة الاسمية للإنفاق الاستهلاكي بلغت نحو 3739.1 مليون دولار بالأسعار الجارية، إلا أن تحويل هذه القيمة إلى أسعار ما قبل الحرب، استنادًا إلى متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة المرجعية (يناير–سبتمبر 2023)، يكشف أن القيمة الحقيقية للإنفاق لم تتجاوز 1069.1 مليون دولار، وهذا يعني أن نحو 2670 مليون دولار من إنفاق الأسر خلال فترة الحرب لم يترجم إلى قيمة استهلاكية حقيقية مكافئة، بل تآكل بفعل الارتفاع الحاد في الأسعار واختلالات آليات السوق التي أفرزها اقتصاد الحرب.

من جانبٍ آخر، تعكس نسبة التآكل المقدّرة بنحو 71.4% اتساع فجوة الدخل الحقيقي للأسر إلى مستويات استثنائية، حيث اضطرت الأسر إلى دفع مبالغ نقدية متزايدة إضافية لتأمين الحد الأدنى من احتياجاتها المعيشية، دون أن يقابل ذلك تحسن في الكميات أو الجودة في السلع والخدمات المستهلكة.

ولا تمثل هذه النتيجة مجرد أثر تضخمي تقليدي، بل تشير إلى نمط من الاستغلال الاقتصادي واسع النطاق، تم خلاله استنزاف جزء كبير من الموارد النقدية للأسر عبر قنوات التسعير القسري، والتكييش، وتمركز القوة السوقية الاحتكارية، في ظل تعطل قنوات السحب النقدي وتراجع القدرة الإنتاجية. وبالتالي فان هذه النتائج تكشف عن مفارقة اقتصادية جوهرية مفادها أن ارتفاع الإنفاق الاسمي خلال فترة الحرب لم يعكس تحسناً في رفاهية العيش للأسر، بل مثل في جوهره آلية لإعادة توزيع قسرية للدخل والسيولة داخل الاقتصاد على حساب القوة الشرائية للأسر.

من جانبٍ آخر، يجدر الذكر أن التضخم يقاس علمياً من خلال التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بوصفه مؤشراً للمستوى العام للأسعار، إلا أن هذا المؤشر بطبيعته التجميعية لا يلتقط بالضرورة جميع أشكال التشوه السعري أو الممارسات

الاحتكارية، لا سيما في ظروف شديدة القسوة والتقلب كالتي عاشاها قطاع غزة في ظل اقتصاد حرب إبادة وتدمير، حيث انتشرت الأسواق الموازية، والتسعير المزدوج (سعر الكتروني وسعر كاش لنفس السلعة[6])، وقيود الكميات، وبيع السلع خارج القنوات الرسمية، وسرقة المساعدات وبيعها، ....الخ، وبالتالي، فإن الارتفاع في الـ CPI يعكس الأثر الكلي للتسعير، باعتباره نتيجة كلية.

أما الاحتكار فيشير إلى سلوك اقتصادي متعمد تمارسه فئة محدودة احتكارية عبر التحكم بالكميات المعروضة أو توقيت طرحها أو قنوات توزيعها، بما يؤدي إلى فرض زيادة سعرية إضافية لا تعكسها بالضرورة المؤشرات السعرية الكلية. وبعبارةٍ أخرى ليس كل ارتفاع في الأسعار احتكاراً، وليس كل احتكار ينعكس بالكامل في الرقم القياسي للأسعار، خاصةً في اقتصاد حرب تسوده التشوهات الاقتصادية والممارسات الاستغلالية الناجمة عن سلوك الفئة الاحتكارية في قطاع غزة. وهذا يشير بوضوح إلى أن ممارسات الاحتكار والتحكم في الأسواق في ضوء الآلية التي فرضها الاحتلال على كيفية دخول المساعدات والبضائع التجارية كانت الأكثر تأثيراً في استغلال المواطنين واستنزاف مدخراتهم وأموالهم، خاصةً أن الفئة الاحتكارية هي نفسها التي تتحكم في مصادر السيولة وآليات السوق.

بناءً على ما سبق، تشير النتائج إلى أن الخسارة الكلية في القوة الشرائية لإنفاق الأسر، المقدرة بحوالي 2.7 مليار دولار، لم تمثل تراجعاً صافياً في الكتلة النقدية داخل الاقتصاد، بل عكست عملية إعادة توزيع قسرية للدخل والسيولة داخل الاقتصاد خلال فترة الحرب لصالح فئات احتكارية مسيطرة على السوق والسيولة في واحدة من أسوأ عمليات إعادة توزيع الدخل في تاريخ الاقتصاد الفلسطيني.

6 في ضوء أزمة السيولة النقدية الحادة، ومن يتحكمون في كميات السيولة، أصبح سعر السلع في حالة الدفع الالكتروني أعلى من سعرها في حالة الدفع بالكاش بنسب متفاوتة حسب نوع السلعة، وبما يتراوح ما بين 10%-30% زيادة على السعر، أي انها عمولة تكييش بطريقة غير مباشرة، من أجل استمرار من يتحكمون بالسيولة في ابتزاز واستغلال حاجات السكان للكاش.

الخلاصة:

1. ما أنفقته الأسر في قطاع غزة خلال فترة الحرب (3739.1 مليون دولار) = فعلياً 1069.1 مليون دولار خلال فترة الحرب. أي أنهم خسروا ما قيمته 1210.7 مليون دولار من الأموال التي أنفقوها، نتيجةً لممارسات الاحتكار والاستغلال.
2. بعبارةٍ أخرى، أي مواطن فعلياً خسر ما نسبته 71.4% من أمواله المنفقة خلال فترة الحرب نتيجة عمليات الاحتكار والابتزاز وممارسات التكييش. أي أن الأسرة عملياً فقدت ما يقارب ثلاثة أرباع دخلها الحقيقي في الحرب، وتحول إلى دخل احتكاري وريع ابتزازي، وانتقل من حسابات المواطنين إلى حسابات فئة احتكارية استغلالية في المجتمع.
3. يمكن تعميم النتيجة ايضا في مقدار الخسارة التي خسرتها الأسر التي حصلت على مساعدات نقدية خلال فترة الحرب سواء من المؤسسات الدولية أو التبرعات والتحويلات العائلية من الخارج، حيث أن كل 100 دولار استلمتها الأسرة عملياً لم تكن تساوي سوى 28.6 دولار تقريباً فقط خلال الحرب.

مصادر تعويض الخسارة في القوة الشرائية:

التآكل في القوة الشرائية لدخول المواطنين تم تعويضه وامتصاص أثره من خلال المصادر التالية:

1. السحب من المدخرات السابقة
2. المساعدات الدولية المختلفة النقدية والعينية
3. المساعدات النقدية والتبرعات والتحويلات من الأقارب والأصدقاء
4. الاقتراض من الاصدقاء والاقارب
5. تقليص حجم الاستهلاك العائلي وهذا أثر بشدة على حياة المواطنين (الجوع وانخفاض ملحوظ في الوزن وتراجع كبير في الصحة العامة للمواطنين)

التوصيات:

تظهر نتائج الدراسة أن اقتصاد الحرب في قطاع غزة لم يؤد فقط إلى تآكل واسع في القوة الشرائية للأسر، بل أفضى إلى إعادة توزيع قسرية للدخل والمدخرات من المواطنين نحو فئات محدودة داخل السوق، وبناءً عليه، تتطلب الاستجابة سياسات تتجاوز المعالجات الإغاثية التقليدية، وتستهدف البنية الاقتصادية التي أفرزت هذا الاستنزاف، من خلال التوصيات التالية:

1. ضرورة الضغط الدولي على الاحتلال من أجل السماح الفوري بدخول المساعدات المختلفة بسهولة وبكميات مناسبة من أجل تلبية الاحتياجات الضرورية للسكان.
2. الضغط من اجل السماح للقطاع الخاص والتجار بادخال البضائع التجارية بدون عوائق، وبدون دفع مبالغ غير مشروعة "أثمان التنسيقات الامنية"، وبدون الاقتصار على عدد محدود من التجار، بل من

خلال عودة الحركة التجارية على المعابر لطبيعتها بما يسهم في زيادة المعروض من السلع المختلفة، وبالتالي الضغط نحو خفض الأسعار واعادة آليات التسعير الطبيعية لعملها الاقتصادي، القائم على التنافسية، وبعيداً عن سياسات الاحتلال التي اتبعها خلال الحرب والمتمثلة في خلق فئة احتكارية استغلالية من عدد محدود جداً من التجار (لم يتجاوز 10 تجار) تحكمت في الأسعار والأسواق وكميات الكاش.

3. ضرورة قيام جهات الاختصاص في المجال النقدي والمالي بالضغط على الاحتلال من اجل السماح باستبدال النقد التالف من مختلف العملات، وعودة القبول الطبيعي لكافة فئات العملة الورقية والمعدنية طالما أنها قانونية وغير مزورة، ومعالجة سريعة لأزمة السيولة النقدية بتوفير الكميات للازمة منها من مختلف العملات واعادة النظر بشكل شامل على المدى الطويل في النظام النقدي المطبق حالياً، بما يؤدي الى الانعتاق من سيطرة الحتلال في المجال النقدي.
4. تعزيز انتشار خدمات الدفع الالكتروني، وقبولها بشكل طبيعي في الأسواق، بما يسهم في إلغاء الفرق في أسعار السلع بالدفع الكاش او الدفع الالكتروني.
5. زيادة حجم المساعدات النقدية من قبل مؤسسات الاغاثة الدولية للأسر والمواطنين بما يسهم في تعويض جزئي لحجم التآكل في القوة الشرائية لأموالهم، ويعزز قدرتهم على توفير متطلبات الحياة الأساسية العاجلة والطارئة من المأكل والمشرب والملبس والايواء، باعتبارها حاجات أساسية للحفاظ على حياة السكان.

ختاماً، تؤكد الدراسة أن الخسارة في القوة الشرائية للأسر في قطاع غزة خلال الحرب لم تكن نتاج التضخم وحده، بل نتيجة بنية اقتصادية قسرية أعادت توزيع الدخل والمدخرات لصالح فئات محدودة. وأفرزت اختلالات اقتصادية ونقدية عميقة وعليه، فإن أي تدخل اقتصادي أو إنساني لا يعالج هذه الاختلالات سيبقى محدود الأثر، وبالتالي فان الورقة توصي بضرورة التعامل مع ممارسات الاحتكار والتسعير القسري والتكييش بوصفها آليات لإعادة توزيع قسرية للدخل في اقتصاد الحرب، وليس مجرد اختلالات ظرفية مؤقتة، بما يستوجب إدراجها ضمن تقارير المساءلة الاقتصادية والحقوقية الدولية.